الاستراتيجية الوطنية
لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين
نحو حماية الحقوق وتعزيز العدالة

التمهيد:

تضع ظاهرة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين دولة الكويت في تحديات كبيرة على المستويين المحلي والدولي، مما يتطلب من كافة مؤسسات الدولة استجابة شاملة ومستدامة تتماشى مع المعايير الدولية والممارسات الفضلى بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص باعتبارها صورة من صور التعدي على حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية.

على الرغم من أن دولة الكويت قد أدركت أبعاد هذه الظاهرة محلياً ودولياً، واتخذت في سبيل ذلك العديد من الإصلاحات التي تتمحور حول تعاون الجهات الوطنية نحو تعزيز مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، إلا أن تقارير وزارة الخارجية الأمريكية تقيّم هذه الجهود بأنها غير كافية.

لذلك كان من اللازم أن تستند هذه الاستراتيجية للسنوات من 2025 حتى 2028 إلى حصر كافة الإجراءات العملية والتنفيذية لتحسين مستوى الأداء في مكافحة الاتجار بالأشخاص، حيث ترتكز هذه الاستراتيجية إلى تفعيل الأدوات القانونية والتنظيمية في سبيل توحيد الإجراءات المتخذة بين جهات الدولة في سبيل استيفاء كافة المعايير التي التزمت بها دولة الكويت بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة في تعزيز حقوق الإنسان، وما يرتبط منها تحديداً في رفع مستوى جودة الحياة بالنسبة للعمالة المتعاقدة من خلال

فرض آليات فعالة في كل مرحلة من مراحل نظام الإحالة الوطنية لضحايا الاتجار بالأشخاص المحتملين، وعلى ذات النسق اتخاذ ما يلزم نحو تمكين التعاون الدولي في هذا الشأن.

تأتي هذه الجهود كجزء من التزام دولة الكويت بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة وتعزيزاً لمكانة دولة الكويت دولياً في دعم حقوق الإنسان وصولاً إلى انعكاس ذلك على تصنيفها الدولي، لاسيما في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي الخاص بمكافحة الاتجار بالأشخاص.

من خلال هذه الاستراتيجية الوطنية تؤكد دولة الكويت على أن بناء منظومة فعالة ومستدامة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية حقوق الإنسان من خلال المعالجة المستمرة لأوجه القصور والتطوير الدائم للإمكانات الوطنية، كما أن هذه الاستراتيجية تستهدف في جوهرها وضع نظام يعالج القصور الواضح في الواقع العملي اتجاه ضحايا الاتجار بالأشخاص المحتملين، أي من توافرت فيه إحدى مؤشرات الإتجار بالأشخاص.

الأهداف الاستراتيجية: -

تعكس الأهداف الاستراتيجية الملامح الرئيسية لخطة العمل والتي تبتغي في مجملها تحقيق نقلة نوعية في الإجراءات التي تقوم بها الدولة نحو منع صور الاتجار بالأشخاص ومكافحتها، وتتمركز هذه الأهداف بالنقاط التالي بيانها:-

1)تفعيل الأدوات القانونية والتنظيمية:

وضعت التشريعات الوطنية ذات الصلة بموضوعات مكافحة الاتجار بالأشخاص وحفظ الحقوق العمالية كافة الوسائل الممكنة للحد من مؤشرات الاتجار بالأشخاص، وكان من المهم إعادة النظر إلى هذه التشريعات باعتبارها متعاونة النصوص لا متنازعة فيما بينها بغية الوصول إلى معالجة فعالة ومستدامة لتغطية كافة مؤشرات الاتجار بالأشخاص.

كما أن هذه الاستراتيجية تهدف في مقامها الأول إلى تفعيل الأدوات القانونية والتنظيمية واستخدامها الاستخدام الصحيح الذي يتوافق مع الغاية منها وإدراكًا لوجود ثغرات تشريعية لا تكفي الأدوات القائمة لسدها، فإن تفعيل النصوص الحالية يجب أن يُواكب بتعديلات تشريعية جوهرية تضمن شمول التجريم وتيسير الوصول للعدالة.

2)تطوير نظام شامل للإحالة الوطنية:

أصدرت اللجنة الوطنية الدائمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين نظام الإحالة الوطنية؛ وهي خطوة مهمة في سبيل وضع إطار وطني لمكافحة الاتجار بالأشخاص، إلا أنه كان من الواجب الإشارة على أن وزارة الخارجية الأمريكية قد جعلت من نظام الإحالة الوطنية محلاً لكثير من الملاحظات، نتيجة عدم تفعليه على أرض الواقع.

لذا كان من اللازم قبل تحديث موضوعات هذا النظام أن تضع دولة الكويت أساساً قانونياً له يجعله في موضع الالتزام من قبل مؤسسات الدولة وأفرادها، وذلك من خلال رفع تصنيفه من مجرد دليل إرشادي إلى نظام يصدر بقرار من مجلس الوزراء يضمن فيه وضع نصوصه موضع التنفيذ ويفرض بطبيعته الإلزامية تلك على الجهات تطبيقه بصورة فعالة تحت رقابة مجلس الوزراء.

3)تحسين قدرة الجهات التنفيذية:

تحسين قدرة الجهات التنفيذية في التطبيق السليم لنظام الإحالة الوطنية من خلال استهداف موظفي الصفوف الأمامية وهم موظفي الهيئة العامة للقوى العاملة ووزارة الداخلية في الدرجة الأولى وإخضاعهم لدورات تدريبية عملية بشأن استخدام نظام الإحالة الوطنية والبروتكولات الخاصة بالكشف عن حالات الاتجار بالأشخاص، فضلاً عن فرض الرقابة الإدارية
على أداء تلك الجهات في مدى تحقيق الأهداف محل الاستراتيجية الوطنية والخطة العملية المرتبطة بها.

4)تعزيز الرقابة والإشراف:

اتخاذ خطوات عملية بالتعاون بين جهات الدولة نحو تنفيذ حملات تفتيش دورية على جهات الدولة سواء كانت الوزارات أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو غيرها من أماكن العمل ومكاتب التوظيف والشركات الخاصة، وصولاً إلى التعرف على الضحايا المحتملين؛ وهم الذين توجد عليهم علامات أو مؤشرات قد تقودهم في مرحلة لاحقة إلى الاستغلال المجرّم.

فضلاً عن تحسين البنية التحتية لمراكز الإيواء وضمان تقديم خدمات شاملة للضحايا والمقصود بذلك توفير الإمكانيات والوسائل التي تضمن سهولة الوصول إلى الضحايا المحتملين فضلاً عن تمتعهم بكافة الحقوق المنصوص عليها في القوانين أياً كانت سواء دون قصر النظر على تلك الواردة في قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص.

كما ينبغي التوسع الإداري في تخصيص مكاتب تعنى بتطبيق بروتكولات الكشف والتعرف على ضحايا الاتجار المحتملين - الفحص الاستباقي - سواء كان ذلك في الهيئة العامة للقوى العاملة، أو وزارة الداخلية أو وزارة الصحة، وكذلك الأمر بالنسبة

للوزارات والجهات العامة من خلال تشكيل لجان أو فرق عمل بالتعاون مع الجهات الأخرى لتطبيق البروتكولات المشار إليها بالنسبة للعمالة المتعاقدة التي يكون مقر عملها إحدى الوزارات أو الجهات العامة.

5) رفع مستوى الشفافية وتوحيد الإحصاءات:

- إنشاء قاعدة بيانات مركزية لإدارة البيانات المتعلقة بحالات الاتجار بالأشخاص تحت مظلة اللجنة الوطنية الدائمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.
- إلزام الجهات العامة بتقديم البيانات والمعلومات ذات الصلة إلى اللجنة الوطنية وفق نموذج محدد، ودورة زمنية محددة.
- تحليل البيانات المقدمة من الجهات العامة إلى اللجنة الوطنية وإعادة صياغتها بما يتماشى مع متطلبات وزارة الخارجية الأمريكية.
- تقديم تقارير دقيقة وموحدة للجهات الدولية لتحسين تصنيف الكويت تصدر من جهة اللجنة الوطنية الدائمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين ضماناً للمصداقية وجودة المعلومة.

6)رفع مستوى التعاون الدولي:

- توقيع مذكرات تفاهم مع المنظمات الدولية والدول المصدرة للعمالة تدور حول تعريف العمالة المتعاقدة على كافة حقوقهم، وعقد دورات تثقيفية ووضع خطوط للتواصل مع تلك السفارات في هذا الشأن.

- الاستفادة من الخبرات الدولية لتحسين الجهود الوطنية سواء كان ذلك بتبادل الزيارات أو الدورات التدريبية المشتركة أو غيرها من صور تبادل الخبرات.
- اتخاذ الخطوات اللازمة نحو إصدار قانون وطني بشأن آليات التعاون الدولي في المسائل الجنائية ذلك أنه أصبح من المتطلبات التي تعزز من التعاون الدولي خصوصاً في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص.

7) التوعية المجتمعية:

- إعادة النظر بالحملات التي تم اطلاقها سابقاً وضمان دراستها بما يتماشى مع متطلبات الاتفاقيات والقوانين ذات الصلة.
- إطلاق حملات إعلامية مستحدثة بكافة اللغات لتعزيز وعي المجتمع بمخاطر الاتجار بالأشخاص على أن تكون مكافحة المؤشرات الأولية هي الأساس لا ثبوت انطباق الجريمة على الواقعة من عدمه، وعلى رأسها الحملات في الجهات الحكومية.
- توفير مواد توعوية بلغات متعددة تستهدف العمالة وذلك باستخدام الوسائل الإلكترونية التي تضمن الوصول السهل للمعلومة.

8) تحسين تصنيف الكويت الدولي:

- رصد الملاحظات الواردة في التقارير الدولية ومعالجتها من خلال خطط عمل واضحة ومحددة بفترة زمنية.
- إبراز جهود دولة الكويت عبر منصات إعلامية دولية لتعزيز صورتها عالميًا دون قصرها على وسائل الاعلام المحلية.

وتؤكد دولة الكويت أن تحسين التصنيف الدولي هو انعكاس ثانوي لجهود جوهرية تستهدف صون كرامة الإنسان وحماية الضحايا وضمان محاسبة المتسببين في الانتهاكات.

- إعادة النظر في سياسة نشر الأخبار المتعلقة بالعمالة المتعاقدة بما يجعلها محلاً للملاحظات من وزارة الخارجية الأمريكية باعتبارها أحد المصادر التي ثبت الاستناد عليها منهم.

المحاور الاستراتيجية

المحور الأول: تطوير المصطلحات والأطر المفاهيمية

التحديات:

1) غياب التوحيد في المصطلحات القانونية :-

ا. استخدام مصطلحات مختلفة وغير متسقة بين الجهات الوطنية والجهات الدولية، مثل العمال المهاجرين بدلاً من العمالة المتعاقدة أو الكفيل بدلاً من رب العمل.

ب. عدم وجود تعريفات دقيقة ومحدثة لبعض المفاهيم ذات الصلة بالاتجار بالأشخاص.

ت. قلة الوعي العام بالمفاهيم القانونية المتعلقة بالاتجار بالأشخاص واعتبارها منبتة الصلة عن الحقوق العمالية الأخرى.

الأهداف:

1) توحيد المصطلحات القانونية المستخدمة في مكافحة الاتجار بالأشخاص:

وذلك لضمان اتساق المصطلحات مع المعايير الدولية لتعزيز الفهم المشترك بين الجهات الوطنية والدولية، ويُراعى أن توحيد المصطلحات لا يُقصد به الغرض الإجرائي فحسب، بل هو مدخل لتكامل السياسات وتحقيق استجابات أكثر عدالة وفعالية لحالات الاتجار.

2) تعزيز الفهم القانوني للمصطلحات:

من خلال توفير تعريفات دقيقة ومحدثة لجميع المفاهيم ذات الصلة بالاتجار بالأشخاص لضمان وضوح القوانين وسهولة تطبيقها.

3) رفع الوعي المجتمعي:

نشر ثقافة قانونية صحيحة حول المصطلحات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص وحقوق العمالة.

<u>الإجراءات التنفيذية:</u>

1) مراجعة التشريعات الوطنية:

- وذلك لتحديث النصوص القانونية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص لتشمل مصطلحات متوافقة مع المعايير الدولية وإدراج تعريفات لمصطلحات ذات أهمية بالغة مثل: حقوق العمل – رب العمل – العامل- علاقة العمل – مؤشرات الاتجار بالأشخاص – العمل القسري – الاسترقاق – الأعمال الشبيهة بالرق – الاستغلال الجنسي - تجارة الإقامات – ضحية الاتجار بالأشخاص المحتملة – ضحية الاتجار بالأشخاص المفترضة.

2) إصدار دليل للمصطلحات القانونية:

- إعداد دليل موحد يحتوي على جميع المصطلحات القانونية ذات الصلة بمكافحة الاتجار بالأشخاص، مع تقديم تعريفات واضحة ومبسطة يسهل اسقاطها على واقع دولة الكويت.
- ترجمة الدليل إلى لغات العمالة الرئيسية في الكويت لضمان الوصول إلى أكبر شريحة من المستفيدين خصوصاً العمالة المتعاقدة.

3) تدريب الجهات المختصة:

- تقديم برامج تدريبية للموظفين في الجهات الحكومية تحديداً موظفي الصفوف الأمامية وهم؛ الشرطة والهيئة العامة للقوى العاملة، لتوضيح المصطلحات القانونية وكيفية استخدامها في التقارير والإجراءات.
- تنظيم ورش عمل للعمال الذي يتم التعاقد معهم وفق العقود الحكومية من قبل الجهة الحكومية لتثقيفهم حول حقوقهم العمالية اتجاه أرباب العمل.
- تنظيم ورش عمل دورية منتظمة لرفع مستوى المعرفة القانونية بما يتماشى مع التطورات الدولية.

4) توعية المجتمع:

- إطلاق حملات توعوية عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي لتوضيح المصطلحات الرئيسية المرتبطة بالاتجار بالأشخاص.
- توزيع كتيبات توعوية على العمالة وأصحاب العمل توضح مؤشرات الاتجار بالأشخاص والحقوق العمالية والتزامات رب العمل القانونية، تبدأ من الجهات الحكومية والمؤسسات المحلية واستهداف أماكن تجمعات العمالة المتعاقدة.

5) تعزيز التعاون الدولي:

- التنسيق مع المنظمات الدولية مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC)) لتوحيد المصطلحات المستخدمة وتبادل الخبرات.

- التنسيق مع السلطات القضائية الأجنبية نحو وضع دليل متبادل للمصطلحات المستخدمة لسهولة التواصل بشأنها.

مؤشرات الأداء:

1) عدد القوانين والنصوص التي تم تحديثها لتتوافق مع المصطلحات الدولية.
2) نسبة الجهات الحكومية التي أنشأت أو تبنت دليل المصطلحات القانونية الموحد.
3) عدد البرامج التدريبية وورش العمل المنظمة لتوضيح المفاهيم مع تصنيف تلك الدورات بحسب المتلقي سواء كانوا موظفي الجهات الحكومية، أو العمالة المتعاقدة في الجهات الحكومية، أو غيرهم من الفئات.
4) مستوى الوعي المجتمعي بالمصطلحات وفق استطلاعات الرأي الرسمية.
5) عدد حملات التوعية المنفذة والشرائح المستهدفة منها.

النتائج المتوقعة:

1) تحسين فهم المصطلحات بين جميع الجهات المعنية محليًا ودوليًا فضلاً عن توحيدها اصطلاحياً.

2) رفع مستوى الكفاءة في تطبيق القوانين والإجراءات ذات الصلة بمكافحة الاتجار بالأشخاص.

3) تعزيز صورة الكويت كدولة متوافقة مع المعايير الدولية سواء كان ذلك بالنسبة للغة التشريعات أو المصطلحات المستخدمة بين جهات الدولة وأفراد المجتمع.

المحور الثاني: توحيد الإطار القانوني والتشريعي:-

التحديات:

1) قصور التشريعات القائمة:

ا. عدم كفاية القوانين الحالية لتغطية جميع مظاهر ومؤشرات الاتجار بالأشخاص، مثل العمل القسري ومصادرة جوازات السفر.

ب. التداخل بين القوانين ذات الصلة مثل قوانين الإقامة، العمالة المنزلية، والاتجار بالأشخاص، قانون العمل مما يسبب غموضًا في التطبيق لاختلاف الغايات من تلك القوانين.

2) غياب الجزاءات والعقوبات الرادعة:

ا. ضعف الجزاءات الإدارية التي تطبق على مكاتب التوظيف أو الشركات متى ما قامت بمخالفات تحمل مؤشرات الاتجار بالأشخاص.

ب.عدم تجريم بعض مؤشرات الاتجار بالأشخاص بشكل صريح.

ت.تعزيز دور الملاحقات القضائية بالتماشي مع المؤشرات الواردة في التقارير الدولية ذات الصلة.

الأهداف:

1) استكمال الإطار التشريعي الوطني:

- تحديث القوانين الحالية لتشمل تجريم جميع مؤشرات الاتجار بالأشخاص وفق التزامات دولة الكويت الدولية.

2) توحيد القوانين ذات الصلة:

- دمج القوانين المتعلقة بالعمالة، الإقامة، والاتجار بالأشخاص، أو على الأقل ضمان التنسيق بينها لتجنب التداخل الذي بشكل عائقاً عملياً في تطبيقاته بين جهات إنفاذ القانون.

الإجراءات:

1) تحديث التشريعات:

- إدراج مواد صريحة في القوانين: تحظر مصادرة جوازات السفر وتجريمها كأحد مؤشرات الاتجار.
- معالجة صور العمل القسري والأعمال الشبيهة بالرق ضمن القوانين الحالية مع إدراج عقوبات واضحة لمرتكبي هذه الممارسات سواء كانت إدارية أو جزائية بغض النظر عما إذا كانت بغرض الاستغلال من عدمه.
- وضع نصوص صريحة تُلزم أصحاب العمل بدفع أجور العمال في مواعيدها وتوفير ظروف عمل إنسانية، مع وضع الآليات التي تضمن مكافحة التحايل على هذه الإجراءات وفرض جزاءات إدارية رادعة على من يخالف تلك الاجراءات.
- توسيع نطاق قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص ليشمل القانون جميع أشكال الاستغلال، بما في ذلك التجارة بالإقامات، والعمل القسري وكافة مؤشرات الاتجار بالأشخاص مع وضع تعريفات محددة لها.
- تدريب القضاة والنيابة العامة على التعامل مع قضايا الاتجار وفق المعايير الدولية.
- دراسة مدى جدوى تخصيص دائرة جزائية متخصصة في قضايا الاتجار بالأشخاص.

2) تعزيز التنسيق بين القوانين:

- مراجعة قوانين العمالة المنزلية، العمل في القطاع الأهلي، والإقامة، وقانون الاتجار بالأشخاص لضمان عدم التضارب في موادها، وعليه، ستُراجع القوانين ذات الصلة مراجعة شاملة لاكتشاف مناطق التداخل والتعارض، مع العمل على إصدار صك تشريعي موحّد يُبنى على المبادئ الحقوقية ويُلزم كافة السلطات المعنية.
- إعداد دليل إرشادي يوضح أدوار ومسؤوليات كل جهة معنية عند التعامل مع الضحايا المحتملين.

3) **تعزيز الرقابة على العقود:**

- إلزام جميع أصحاب العمل بتوقيع عقود موحدة مع العمالة، تترجم إلى لغاتهم الأصلية، لضمان وضوح الحقوق والواجبات مع النص على وضع عقوبات على تغيير العقود أو تزويرها بعد توقيعها أو استغلالها في إذعان العامل.
- إلزام توقيع هذه العقود بحضور أحد موظفي الهيئة العامة للقوى العاملة لضمان سلامة تطبيقها أو عدم التلاعب بها وبعد إحاطة العامل بكافة الحقوق والواجبات مناط عقد العمل.
- التفتيش الدوري على أماكن العمل من قبل لجان متخصصة لبيان مدى التزام أرباب العمل ببنود تلك العقود اتجاه العامل.
- وضع وسائل الاتصال للإبلاغ عن أي انتهاكات تحمل مؤشرات الاتجار بالأشخاص في عقود العمل النموذجية.

مؤشرات الأداء:

1) عدد القوانين المعدلة أو الجديدة التي تم إصدارها لمعالجة قضايا الاتجار بالأشخاص.
2) نسبة التنسيق المحقق بين القوانين ذات الصلة.
3) عدد الضحايا المستفيدين من الحماية القانونية الجديدة.

4) عدد الشكاوى المقدمة ضد الممارسات التي تحمل مؤشرات الاتجار بالأشخاص.
5) عدد الشكاوى العمالية بعد توحيد العقود العمالية وإخضاعها للرقابة الإدارية.
6) عدد الجولات التفتيشية على أماكن العمل لمراقبة مدى تطبيق العقود بشكل صحيح ونتائج تلك الزيارات.

النتائج المتوقعة:

1) توفير إطار قانوني شامل يغطي جميع الجوانب المتعلقة بحقوق الضحايا المحتملين.
2) ضمان تنفيذ عقود العمل بصورة الصحيحة بفرض الرقابة الميدانية على تنفيذها ووضع جزاءات على مخالفتها متى ما كانت تحمل معها مؤشراً من مؤشرات الاتجار بالأشخاص.
3) رفع تصنيف دولة الكويت في التقارير الدولية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص.

أمثلة عملية للتنفيذ:

مثال 1: تعديل قانون الإقامة ليشمل عقوبات على أصحاب العمل الذين يصادرون جوازات السفر.

مثال 2: استحداث مادة قانونية تجرم بيع تصاريح الإقامة كجزء من مكافحة تجارة الإقامات.

مثال 3: إنشاء نموذج عقد عمل موحد يُترجم إلى لغات متعددة ويلزم أصحاب العمل باستخدامه.

مثال 4: إصدار قرار ينظم توقيع عقود العمل أمام موظفي الهيئة العام للقوى العاملة مع توقيع إقرارات من رب العمل بالالتزام وبذل العناية اللازمة نحو توفير كافة الحقوق الناشئة عنه وعدم استغلالها.

المحور الثالث: تطوير نظام شامل للإحالة الوطنية:-

التحديات:

1) ضعف تطبيق نظام الإحالة الوطنية:

- طبيعة نظام الإحالة لا يدخل في أي شكل قانوني ملزم باعتبار أنه مجرد دليلاً إرشادياً.
- لم يتم تفعيل النظام بشكل كامل مما أدى إلى **انعدام** عدد الضحايا الذين تم التعرف عليهم ومعالجتهم وفقاً لهذا النظام.
- عدم وضوح دور الجهات المختلفة في النظام أدى إلى عدم تحديد المسؤوليات في تنفيذه.
- عدم وجود نظام فحص استباقي واضح يضمن تطبيق نظام الإحالة بشكل واضح ومحدد من قبل المتلقين الأوليين للحالات.

2) غياب التوعية بالنظام:

- عدم معرفة الفئات المستهدفة بوجود النظام أو كيفية الاستفادة منه.
- عدم وجود دورات تدريبية على استخدامه من قبل العاملين في الخطوط الأمامية.
- عدم الإيمان بالقدرة على تنفيذ نظام الإحالة الوطنية بالشكل المطلوب.

3) نقص الميزانية والتقنيات والفاعلية:

- عدم وجود تمويل كافٍ لتطوير النظام أو تحديث البنية التحتية اللازمة لتنفيذه.
- غياب المنصات التقنية المتطورة لتوثيق وإدارة عمليات الإحالة بموجب النظام.
- غياب التخصيص الإداري في داخل كل جهة حكومية تعنى بتطبيق نظام الإحالة الوطنية.

الأهداف:

- إقرار نظام الإحالة الوطنية بموجب قرار من مجلس الوزراء مع الزامية تنفيذه من قبل الجهات المعنية بعد تحديد صريح لتلك الجهات ووضع المسؤوليات الإدارية على كل جهة لا تلتزم بتنفيذ واجباتها.
- تفعيل نظام الإحالة الوطنية ليصبح أداة فعّالة لرصد حالات الاتجار وتقديم الدعم للضحايا مع تحديثه بإرفاق نماذج فحص استباقية وفق متطلبات المنظمات الدولية.
- تحسين قدرة الجهات المعنية على التعرف على الضحايا ومؤشرات الاتجار بالأشخاص من خلال أولاً تخصيص إدارة أو عدد من موظفي كل جهة من الجهات العامة تعنى بتنفيذ نظام الإحالة الوطنية والقرارات الصادرة من اللجنة الوطنية ورفع التقارير بشأن ذلك.
- تخصيص بند من ميزانية الوزرات والجهات العامة للصرف على برنامج تنفيذ نظام الإحالة الوطنية من قبل كل جهة.
- عمل دورات تدريبية بمعرفة اللجنة الوطنية للموظفين المختصين – المتلقين الأوائل – للحالات المحتملة ترفع من مستوى أداؤهم في سبيل تنفيذ نظام الإحالة الوطنية التنفيذ الصحيح.

الإجراءات:

1) إلزامية نظام الإحالة الوطنية

- من خلال إصداره بموجب أداة قانونية ذات فاعلية مثال على ذلك قرار من مجلس الوزراء بإلزام كافة الجهات في الدولة بتطبيقه واتباع اجراءاته مع وضع القواعد اللازمة لمراقبة أداء الجهات من قبل اللجنة الوطنية وتفعيل المسؤولية الإدارية

على موظفي الجهات التي لا تفي بالتزامها اتجاه نظام الإحالة الوطنية، ولضمان فاعلية هذا النظام، سيُقرن الالتزام بتطبيقه بمؤشرات أداء لكل جهة معنية، ويُفعَّل إطار للمساءلة الإدارية عند الإخلال بواجبات الحماية والإحالة.

- إصدار دليل إرشادي لنظام الإحالة الوطني يوضح دور ومسؤوليات كل جهة معنية مثل الشرطة، مراكز الإيواء، النيابة العامة، والهيئة العامة للقوى العاملة في تطبيق النظام.
- إصدار نموذج فحص استباقي لحالات الاتجار بالأشخاص المحتملة مع توضيح قيمته ودور كل جهة من الجهات في تنفيذه.
- تخصيص بند في ميزانية كل جهة عامة لتنفيذ النظام وتطويره ودعم الأنشطة المرتبطة به.

2) تدريب العاملين:

- تقديم برامج تدريبية دورية لجميع العاملين في الخطوط الأمامية الشرطة، موظفي الهيئة العامة للقوى العاملة في مراكز الإيواء، المفتشين حول:

ا. كيفية التعرف على مؤشرات الاتجار بالأشخاص.

ب.إجراءات الإحالة والتعامل مع الضحايا بشكل إنساني وفعّال.

ت.تنظيم ورش عمل بالتعاون مع المنظمات الدولية مثل UNODC لتبادل أفضل الممارسات.

3) تحسين التنسيق بين الجهات:

- إنشاء لجنة فنية منبثقة من اللجنة الوطنية الدائمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص تكون مسؤولة عن متابعة تنفيذ الإحالات من قبل الجهات.
- عقد اجتماعات دورية بين الجهات المعنية واللجنة الوطنية لمراجعة الحالات وتحسين آليات العمل.
- إنشاء لجان أو فرق عمل أو تخصيص إدارة أو موظفين في كل جهة من جهات الدولة لتنفيذ نظام الإحالة الوطنية وتنفيذ كافة المتطلبات والقرارات الصادرة من اللجنة الوطنية.

4) **توعية المجتمع بالنظام:**

- إطلاق حملات إعلامية لتعريف الجمهور بنظام الإحالة وكيفية الإبلاغ عن الحالات التي تحمل مؤشرات الاتجار بالأشخاص.
- توزيع كتيبات إرشادية بلغات متعددة في مراكز العمل، المطارات، والسفارات لشرح خطوات استخدام النظام وفائدته وأهدافه.

مؤشرات الأداء:

1) عدد الحالات التي تم التعامل معها عبر نظام الإحالة الوطنية من كل جهة من جهات الدولة.

2) عدد الحالات التي خضعت للفحص الاستباقي والجهة المنفذة.

3) عدد الجهات التي قامت بتخصيص إدارة أو موظفين أو لجنة أو فرق عمل تعنى بتنفيذ نظام الإحالة الوطنية.

4) نسبة الجهات المعنية التي تستخدم النظام بشكل منتظم.

5) مستوى رضا الضحايا المستفيدين من خدمات الإحالة.

6) تقارير دورية توضح التحديات والتوصيات لتحسين النظام

ولا تكتفي مؤشرات الأداء بعدد الإجراءات، بل تقيس الأثر النوعي على مستوى الإنصاف والاستجابة الفعلية، بما في ذلك نسبة الضحايا الذين تلقوا حماية كاملة.

النتائج المتوقعة:

1) تحسين كفاءة نظام الإحالة الوطنية ليكون أداة محورية في مكافحة الاتجار بالأشخاص فضلاً عن إلزاميته للجهات نتيجة تحديد المسؤوليات وتفعيل الرقابة والمجازاة الإدارية.

2) وضع نظام موحد للفحص الاستباقي يضمن توحيد الجهود والإجراءات وآليات الاستخدام والتدريب بشأنه.

3) زيادة عدد الضحايا الذين يتم التعرف عليهم كضحايا محتملين وتقديم الدعم المناسب لهم.

4) تلافي الملاحظات الواردة من وزارة الخارجية الأمريكية حول نظام الإحالة الوطنية بشكل سريع وفعال.

أمثلة عملية للتنفيذ:

مثال 1: تدريب فرق الشرطة في المطارات على استخدام بروتوكول الإحالة عند التعامل مع حالات العمالة القادمة لدولة الكويت وتطبيق الفحص الاستباقي على من يحمل أي من مؤشرات الاتجار بالأشخاص.

مثال 2: تدريب موظفي الهيئة العامة للقوى العاملة العاملين في الصفوف الأمامية – مراكز الإيواء – إدارة المنازعات العمالية – على استخدام بروتوكول الإحالة عند التعامل الحالات التي يتم استقبالها وتطبيق نظام الفحص الاستباقي على من يحمل أي من مؤشرات الاتجار بالأشخاص.

مثال 3: إنشاء لجنة فنية منبثقة من اللجنة الوطنية تختص في متابعة خط سير عمل الجهات الحكومية في تفعيل بروتوكول الإحالة الوطنية ورفع التقارير بشأن ذلك.

المحور الرابع: تعزيز الرقابة والإشراف:-

التحديات:

1) ضعف الرقابة على الجهات الحكومية ومراكز تجمعات العمالة المتعاقدة:

قلة الرقابة الفعالة على الجهات الحكومية وأماكن تجمعات العمالة المتعاقدة منها مراكز الإيواء مما يؤدي إلى تقارير عن ضعف الخدمات المقدمة وعدم كفايتها لتلبية احتياجات الضحايا.

2) غياب الحملات التفتيشية الكافية:

انعدام حملات التفتيش على جهات ومؤسسات الدولة وندرة الحملات التفتيشية المنظمة على مكاتب العمل والشركات وأماكن تجمعات العمالة.

عدم كفاءة المفتشين في التعرف على مؤشرات الاتجار خلال الزيارات الميدانية راجعاً إلى غياب البروتكول اللازم تطبيقه عند اجراء التفتيش لرصد الحالات.

3) ضعف التوثيق والمتابعة:

انعدام التقارير الدورية التي توضح أداء الجهات الحكومية ومدى التزامها بمحاربة مؤشرات الاتجار بالأشخاص للعاملين في الجهات الحكومية وكذلك الأمر في مراكز الإيواء ونتائج الحملات التفتيشية التي تتم على مكاتب توظيف العمالة وأماكن تجمعات العمالة.

الأهداف:

1) رفع مستوى أداء الرقابة في الجهات الحكومية ومراكز الإيواء والشركات الخاصة لضمان توفير بيئة آمنة ومناسبة للعاملين.

2) تنفيذ حملات تفتيشية دورية ومكثفة على جهات الدولة ومكاتب العمل وأماكن العمل لرصد الانتهاكات من ضمنها الشركات الخاصة.
3) تعزيز التوثيق والمتابعة لضمان الاستجابة الفعالة لجميع المؤشرات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص من خلال رفع التقارير الدورية من قبل الجهات الحكومية.

الإجراءات:

1) رفع مستوى الرقابة على الجهات الحكومية ومراكز الإيواء والشركات الخاصة من خلال القيام بحملات تفتيش دورية:

- مبادرة الجهات الحكومية في القيام بجولات تفتيشية على العاملين لرصد الحالات من قبل من الموظفين الذين تلقوا التدريبات اللازمة لتنفيذ نظام الإحالة والفحص الاستباقي.
- القيام بجولات تفتيشية بمعرفة اللجنة الوطنية على الجهات الحكومية والشركات الخاصة وأماكن تجمع العمالة لرصد الحالات التي تحمل مؤشرات الاتجار بالأشخاص وتطبيق نظام الفحص الاستباقي بشأنها.
- تطوير برامج دعم نفسي واجتماعي للضحايا داخل مراكز الإيواء.
- ضمان سرية التعامل مع الحالات لحمايتها من أي ضغوط أو انتقام محتمل.
- تدريب العاملين وتنظيم برامج تدريب للعاملين في مراكز الإيواء حول التعامل مع الضحايا وكيفية تقديم الدعم اللازم.
- إعداد تقارير مفصلة عن كل حملة تفتيش تشمل عدد الانتهاكات المرصودة والإجراءات المتخذة.
- إعادة تقييم تجربة شركة الدرة نحو تطويرها وإصلاح الخلل الذي أدى إلى تعطيل دورها في الحد من مؤشرات الإتجار بالأشخاص.

- تحديث الإجراءات البنكية بالتنسيق مع البنك المركزي نحو تسهيل فتح الحسابات البنكية لأصحاب الدخل الضعيف من العمالة وتذليل العقبات في هذا الشأن، وبحث مدى إمكانية وضع نظام رقابي على حسابات العمالة يحد من صورية إدخال الرواتب من قبل أرباب العمل.

2) **إعداد تقارير دورية:**

- إصدار تقارير شهرية وسنوية توضح نتائج التفتيش والزيارات الميدانية .

- عرض هذه التقارير على اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص لمراجعتها واتخاذ قرارات لتحسين الأداء.

مؤشرات الأداء:

1) عدد الحملات التفتيشية المنفذة سنويًا مقارنة بالسنوات السابقة.

2) نسبة الانتهاكات التي تم التعامل معها بشكل فعّال نتيجة تلك الحملات.

3) عدد التقارير الصادرة لكل حملة من حملات التفتيش.

4) مستوى رضا الضحايا عن الخدمات المقدمة لهم في مراكز الإيواء وفق استبيانات سرية.

النتائج المتوقعة:

1) مكافحة مؤشرات الاتجار بالأشخاص وانتهاك حقوق العمال الأساسية في الجهات ومؤسسات الدولة وإبراز الدور المؤسسي لجهات الدولة في تنفيذ المتطلبات الدولية.

2) ضمان تقديم مراكز الإيواء لكافة الخدمات الشاملة ومتكاملة لضحايا الاتجار بالأشخاص المحتملين.

3) زيادة القدرة على كشف ومنع ممارسات الاتجار من خلال حملات التفتيش الدورية على مكاتب التوظيف والشركات وأماكن العمل في دولة الكويت.

4) تحسين صورة الكويت دوليًا كمثال يحتذى به في الرقابة والإشراف المؤسسي.

أمثلة عملية للتنفيذ:

مثال 1: تنظيم حملة تفتيش شهرية على وزارات الدولة ومكاتب استقدام العمالة والشركات الخاصة وأماكن العمل ورصد الانتهاكات المتعلقة بشروط العمل.

مثال 2: رفع تقارير شهرية عن كل حملة تفتيش توضح فيه عدد الحالات المحتملة التي خضعت للفحص الاستباقي ومتابعة تلك الحالات عما إذا تم تحديدها ضحية فعلية من قبل جهات انفاذ القانون اللاحقة – وزارة الداخلية – النيابة العامة.

المحور الخامس: التعاون الدولي:-

التحديات:

1) رفع مستوى التنسيق مع المنظمات الدولية:

الاستفادة الكاملة من البرامج والمبادرات التي تقدمها الجهات الدولية مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) ومنظمة العمل الدولية (ILO)، مواصلة التعاون المُثمِر والبَّناء لدولة الكويت مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM).

2) رفع مستوى التعاون مع الدول المصدرة للعمالة:

غياب مذكرات التفاهم أو الاتفاقات مع الدول المصدرة للعمالة لضمان حمايتها وتعريفها بحقوقها في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص.

3) عدم وجود تشريعي ينظم قواعد التعاون الدولي في المسائل الجزائية:

الأهداف:

1) تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية لتطوير القدرات الوطنية في مكافحة الاتجار بالأشخاص.

2) بناء شراكات قوية مع الدول المصدرة للعمالة لضمان الحماية والمعالجة العادلة للانتهاكات العمالية التي تحمل معها مؤشرات الاتجار بالأشخاص.

3) الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تطوير التشريعات وآليات التنفيذ في مجال التعاون الدولي القضائي في المسائل الجزائية.

الإجراءات:

1) توقيع مذكرات تفاهم مع المنظمات الدولية:

- التعاون الدوري المنظم مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) لتقديم الدعم الفني وتطوير القدرات الوطنية من خلال ورش العمل والدورات المتخصصة.
- الاستفادة من خبرات منظمة العمل الدولية (ILO) لتحسين ظروف العمالة وحمايتها من الاستغلال والانتهاكات.

2) تطوير آليات التعاون مع الدول المصدرة للعمالة:

- توقيع مذكرات تفاهم أو اتفاقيات ثنائية مع الدول المصدرة للعمالة لتنظيم لضمان حقوق العمالة.
- التنسيق مع سفارات الدول المصدرة لتوعية العمالة قبل وصولهم إلى الكويت حول حقوقهم وآليات الإبلاغ عن الانتهاكات وعقد دورات لهم سواء في بلدانهم قبل استقدامهم أو بعد وصولهم لدولة الكويت.
- إطلاق برامج مشتركة مع الدول المصدرة للرقابة على مكاتب التوظيف ومنع الاستغلال عبر الدولي.

3) تنظيم برامج تبادل الخبرات:

- إرسال وفود من الجهات الوطنية للاطلاع على تجارب الدول التي نجحت في تحسين تصنيفها في تقارير مكافحة الاتجار وتقديم تقارير رفع مستوى الأداء الوطني بشأن ذلك.

وسيُراعى في تبني الممارسات الدولية الناجحة الخصوصية القانونية والثقافية لدولة الكويت، من خلال تقييم مدى قابليتها للتطبيق المحلي قبل استنساخها.

- تنظيم ورش عمل مشتركة مع الدول المجاورة التي تواجه تحديات مماثلة لتعزيز التعاون الإقليمي.

4) إطلاق مبادرات توعية دولية:

- تنظيم مؤتمرات وندوات دولية تستضيفها الكويت لتسليط الضوء على جهودها في مكافحة الاتجار.
- إصدار تقارير إعلامية باللغتين العربية والإنجليزية توضح إنجازات الكويت في هذا المجال.

5) إصدار تشريعي ينظم التعاون الدولي في المسائل الجزائية:

التعاون ما بين وزارة الخارجية وزارة العدل والنيابة العامة والجهات الأخرى ذات الصلة نحو إفراد قانون مستقل ينظم التعاون الدولي في المسائل الجزائية.

مؤشرات الأداء:

1) عدد مذكرات التفاهم الموقعة مع المنظمات الدولية والدول المصدرة للعمالة.

2) عدد البرامج التدريبية وورش العمل المشتركة مع الجهات الدولية.

3) مستوى مشاركة الكويت في المؤتمرات والفعاليات الدولية ذات الصلة بحقوق العمال.
4) نسبة العمالة المستفيدة من حملات التوعية والورش التدريبية التي تنظم بالتعاون مع سفارات الدول المصدرة.
5) إصدار قانون ينظم التعاون الدولي في المسائل الجزائية يسهل تنفيذ التزامات دولة الكويت الدولية في سبيل مكافحة الاتجار بالأشخاص.

النتائج المتوقعة:

1) رفع قدرة دولة الكويت على مكافحة الاتجار بالأشخاص من خلال التعاون الدولي.
2) تحسين ظروف العمالة وحمايتها من خلال شراكات فعالة مع الدول المصدرة.
3) رفع تصنيف الكويت في التقارير الدولية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص وحقوق العمالة.
4) إبراز صورة الكويت كدولة ملتزمة بالمعايير الدولية في حماية حقوق الإنسان باتخاذها التعاون الدولي كوسيلة لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

أمثلة عملية للتنفيذ:

مثال 1 : توقيع مذكرة تفاهم مع منظمة العمل الدولية لتطوير برامج توعية موجهة للعمالة.

مثال 2 : عقد ورش تثقيفية للعمالة المتعاقدة برعاية الدولتين سواء كان ذلك قبل القدوم لدولة الكويت أو بعد القدوم لها.

مثال 3: تنظيم مؤتمر إقليمي أو دولي في الكويت يسلط الضوء على أفضل الممارسات في شأن حماية حقوق العمال ومكافحة الاتجار بالأشخاص.

المحور السادس: تعزيز الشفافية وتوحيد الإحصاءات:-

التحديات:

1) تضارب البيانات والإحصاءات:

- عدم وجود آلية موحدة لجمع وتوثيق البيانات المتعلقة بحالات الاتجار بالأشخاص.
- اختلاف الأرقام الصادرة عن الجهات الحكومية مما يؤدي إلى تقارير غير متسقة.
- اختلاف الردود الصادرة من الجهات على الاستفسارات الواردة من وازرة الخارجية الأمريكية وغياب التخصص في تلك الردود.

2) غياب نظام مركزي لإدارة البيانات:

- عدم وجود آلية توضح اختصاص اللجنة الوطنية في إدارة البيانات والإحصاءات والردود الخاصة بمكافحة الاتجار بالأشخاص
- ضعف التنسيق بين الجهات الوطنية في مجال صياغة البيانات والردود الخاصة بهذا الشأن.

3) نقص الشفافية في تقديم التقارير الدولية:

- غياب التقارير الدورية الداخلية المفصلة عن أداء الكويت في مكافحة الاتجار بالأشخاص في كل جهة من الجهات المعنية بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية.
- تأثير ذلك على مصداقية الجهود الوطنية أمام الجهات الدولية مما ترتب عليه بناء معلوماتها وملاحظاتها في التقارير السنوية على ما ينشر من أخبار رسمية تتعلق بالعمالة في دولة الكويت.

الأهداف:

1) توحيد الاحصائيات والتقارير الصادرة من جهات الدولة عبر تنظيم آلية تنظم اختصاص اللجنة الوطنية باستقبال البيانات المطلوبة من الجهات الوطنية وتحليلها وإعادة صياغتها لتوحيد لغة الإحصاءات والتقارير وعدم تضاربها.
2) تعزيز التنسيق بين الجهات الوطنية لضمان استجابة سريعة وفعالة في توفير البيانات وسهولة أرشفتها.

الإجراءات:

1) توحيد الإحصاءات والتقارير:

- إصدار قرار وزاري يلزم جميع الجهات بتقديم بياناتها بشكل منتظم إلى اللجنة الوطنية وفق نموذج معد لذلك.
- تدريب الجهات المعنية على أساليب جمع البيانات وتحليلها لضمان دقتها.
- إعداد نماذج موحدة للإحصاءات تتفق مع المعايير الدولية في هذا الشأن.

2) تقديم تقارير دورية:

- إصدار تقارير شهرية وسنوية توضح عدد الحالات التي تم التعامل معها والإجراءات المتخذة.
- تضمين هذه التقارير في الاجتماعات الدورية للجنة الوطنية لاتخاذ قرارات بناءً على البيانات.
- تقديم تقارير مفصلة وشفافة للجهات الدولية لتوضيح الإنجازات والتحديات.
- إنشاء قاعدة بيانات تحتفظ فيها اللجنة الوطنية على كافة التقارير والإحصاءات الصادرة والواردة لها للاستفادة منها كبنك للمعلومات الوطنية في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص.

3) تعزيز الشفافية:

- نشر إحصاءات وبيانات على الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية لاطلاع الجمهور والمجتمع الدولي على جهود الكويت.

مؤشرات الأداء:

1) عدد التقارير الشهرية المقدمة إلى اللجنة الوطنية.

2) عدد التقارير الدورية الصادرة للجهات الدولية.

3) عدد الحالات الموثقة في قاعدة البيانات المركزية لدى اللجنة الوطنية مقارنة بالسنوات السابقة.

4) مستوى رضا الجهات الدولية عن دقة وشفافية البيانات المقدمة.

النتائج المتوقعة:

1) تحسين مصداقية البيانات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص على المستوى المحلي والدولي.

2) تعزيز قدرة الكويت على تقديم تقارير دقيقة وموحدة تعكس الجهود الوطنية.

3) زيادة فعالية التنسيق بين الجهات الوطنية من خلال توحيد الجهة المصدرة والمستقبلة للإحصائيات.

4) تحسين صورة الكويت دوليًا كدولة ملتزمة بمعايير الشفافية وعدم الاستعانة بوسائل الاعلام الرسمية في رصد المعلومات المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص.

أمثلة عملية للتنفيذ:

مثال 1 : إصدار قرار من مجلس الوزراء بإلزامية جهات الدولة بتقديم البيانات اللازمة للجنة الوطنية خلال فترة زمنية معينة، تخضع فيها الجهات للرقابة والمسائلة عند قصورها في الالتزام بموجبات هذا القرار.

مثال 2: إصدار تقرير سنوي وطني للجهات يتضمن إحصاءات مفصلة عن حالات الاتجار والإجراءات المتخذة مع التحديات والحلول والملاحظات الخاصة بكل جهة من تلك الجهات وتزويد الجهات بتلك التقارير.

مثال 3: تنظيم ورش عمل تدريبية لموظفي الجهات الحكومية حول جمع البيانات وتحليلها وفق المعايير الدولية من قبل اللجنة الوطنية.

المحور السابع: مبادرات التوعية المجتمعية:-

التحديات:

1) ضعف الوعي العام بقضايا الاتجار بالأشخاص:

نقص المعلومات لدى الجمهور حول مخاطر الاتجار بالأشخاص وانتاك حقوق العمالة والالتزامات القانونية الواقعة على عاتق أرباب العمل أو الكفلاء بحسب الأحوال.

2) غياب التوعية الكافية للفئات المستهدفة:

قلة المواد التوعوية المتوفرة بلغات العمالة المختلفة، ونقص حملات التوعية التي تستهدف الفئات الأكثر عرضة للاستغلال.

3) نقص التوعية الإعلامية:

قلة الحملات الإعلامية التي تسلط الضوء على جهود الكويت في مكافحة الاتجار بالأشخاص سواء في وسائل الاعلام المحلية أو الدولية، فضلاً عن عدم استغلال وسائل التواصل الاجتماعي بشكل فعال لنشر الوعي.

الأهداف:

1) زيادة الوعي المجتمعي بمخاطر الاتجار بالأشخاص والانتهاكات العمالية وأشكالها المختلفة.

2) تعريف العمالة الوافدة وأصحاب العمل بحقوقهم وواجباتهم لتجنب الممارسات الاستغلالية التي تحمل مؤشرات الاتجار بالأشخاص.

3) تعزيز صورة الكويت دوليًا من خلال تسليط الضوء على جهودها في مكافحة الاتجار باستخدام الوسائل الأكثر فاعلية في نشر هذه الجهود على المستوى المحلي والدولي.

4) التعاون مع منظمات المجتمع المدني واشراكها في تدابير التوعية ورفع مستوى الأداء المجتمعي وإذكاء الوعي في هذا المجال.

الإجراءات:

1) إطلاق حملات توعوية:

- تنظيم حملات توعوية عبر التلفزيون والإذاعة ومنصات التواصل الاجتماعي لتعريف المجتمع بمخاطر الاتجار بالأشخاص وانتهاك حقوق العمال، على أن يتم استهداف القنوات والبرامج ذات الرواج لدى المجتمع.
- إنتاج فيديوهات قصيرة بلغات متعددة العربية، الإنجليزية، ولغات العمالة الوافدة توضح حقوق العمالة وآليات الإبلاغ عن الانتهاكات لسهولة تداولها عبر تقنية الاتصالات الحديثة.

2) حملات ميدانية:

- توزيع كتيبات ومطويات توعوية في المكاتب الحكومية، المطارات، السفارات، والمراكز التجارية بلغات العمالة المستهدفة توضح حقوقهم ووسائل الإبلاغ عن الانتهاكات.

3) إقامة ورش عمل وندوات:

- تنظيم ورش عمل تثقيفية تستهدف أرباب العمل والعاملين في القطاعات الأكثر عرضة لممارسات الاتجار، مثل العمالة المنزلية والقطاع الأهلي.
- توزيع المنشورات التثقيفية على أرباب العمل في الجهات الحكومية عند اجراءه أي معاملة تتعلق بصفته سالفة البيان.
- التعاون مع السفارات والجمعيات المجتمعية، لتنظيم ندوات تعريفية للعمالة الوافدة حول حقوقهم وواجباتهم، كما تلتزم الدولة بإشراك منظمات المجتمع المدني والضحايا أنفسهم في تقييم أثر السياسات وتطوير البرامج الوقائية والحمائية، دعمًا لمبدأ المشاركة المجتمعية
- إعداد ورش تدريبية للمسؤولين الحكوميين، مثل موظفي الشرطة ومراكز الإيواء والمفتشين، حول كيفية نشر الوعي بمخاطر الاتجار.

4) تعزيز التواجد الرقمي:

- تطوير المنصة الإلكترونية الخاصة باللجنة الوطنية للتوعية بقضايا الاتجار بالأشخاص على نحو أكثر فاعلية وبأكثر من لغة.
- توفير محتوى مرئي ومسموع يتناسب مع الجمهور المحلي والدولي.

مؤشرات الأداء:

1) عدد الحملات الإعلامية الموجهة التي تم تنفيذها وقياس جودتها من خلال الإحصاءات التي تتم عن طريق وسائل تقنية المعلومات.
2) عدد الكتيبات والمواد التوعوية الموزعة والتي تم نشرها.

3) نسبة أرباب العمل والعمالة المستفيدة من الندوات وورش العمل التوعوية.

4) مستوى الوعي العام بناءً على استطلاعات رأي ميدانية.

وستُرفق كل حملة توعوية بتقييم قبلي وبعدي لمدى التغير في وعي الفئة المستهدفة، ضمانًا لأن تؤدي هذه الحملات إلى نتائج ملموسة لا إلى مجرّد نشر معلومات.

النتائج المتوقعة:

1) ورفع مستوى وعي المجتمع بمخاطر الاتجار بالأشخاص وأهمية حماية حقوق العمالة.

2) زيادة نسبة الإبلاغ عن ممارسات الاتجار من قبل العمالة الوافدة والجمهور.

3) تعزيز صورة الكويت كدولة سباقة في نشر الوعي ومكافحة الاتجار بالأشخاص.

4) تقليل عدد حالات التعرض للاستغلال الناتجة عن الجهل بالقوانين والحقوق.

أمثلة عملية للتنفيذ:

مثال 1: تنظيم حملة توعوية شهرية عبر التلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي تستهدف الجمهور العام بلغات مختلفة.

مثال 2: توزيع كتيبات تعريفية على العمالة الوافدة عند وصولهم إلى الكويت في المطارات بالتعاون مع السفارات.

مثال 3: نشر مقاطع مرئية قصيرة تثقيفية بعدة لغات عن حقوق العمالة المتعاقدة وآلية الإبلاغ عن الانتهاكات وحالات التعرض للاستغلال.

المحور الثامن: آليات تحسين تصنيف الكويت:-

التحديات:

1) الملاحظات السلبية المتكررة في التقارير الدولية:

- وجود نقاط ضعف مستمرة في جهود مكافحة الاتجار بالأشخاص تؤثر على تصنيف الكويت تتكرر في التقارير الصادرة من وزارة الخارجية الأمريكية.

وتسعى الكويت إلى معالجة جذور الظاهرة ورفع جودة الحياة لكل الفئات المعرضة، باعتبار ذلك هدفًا أخلاقيًا واستراتيجيًا تتقدّم أهميته على أي تصنيف خارجي.

- عدم وجود ردود موحدة وشاملة تعكس الإنجازات الوطنية وتوضح خطط العمل المستقبلية.

- اختلاف الردود على ذات الملاحظات في كل سنة من سنوات التقييم.

2) نقص التنسيق في معالجة الملاحظات:

- غياب خطة عمل متكاملة تستهدف رصد ومعالجة الملاحظات الواردة في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية.

الأهداف:

1) رصد ومعالجة الملاحظات الواردة في التقارير الدولية بشكل منهجي لتحسين تصنيف الكويت.

2) إنشاء نظام موحد ودائم لتحسين الأداء وتطوير السياسات المرتبطة بمكافحة الاتجار بالأشخاص.

الإجراءات:

1) رصد الملاحظات الدولية:

- تشكيل لجنة فنية منبثقة من اللجنة الوطنية مكونة من ممثلي الجهات الحكومية المعنية لرصد الملاحظات من حيث الموضوع وتحديد الجوانب التي تحتاج إلى تحسين ووضع خطط عمل تفصيلية لمعالجتها خلال العام الواردة فيها.

2) تصنيف الحلول لمعالجة الملاحظات ما بين فورية أو مستمرة أو تنفيذية أو تشريعية:

- تصنيف هذه الحلول ما بين فورية أو مستمرة أو تنفيذية أو تشريعية وتحديد فترة زمنية لتفاديها وفق متطلبات كل ملحوظة من تلك الملاحظات وتقسيم الملاحظات بحسب الجهة المعنية بالتنفيذ.

3) إعداد تقرير وطني شامل:

- تقديم تقرير يوضح الجهود المبذولة لمعالجة الملاحظات والتحديات المتبقية والفترة الزمنية.

- ذكر العوائق التي حالت دون انجاز الملاحظة في الفترة الزمنية المقترحة، لبيان عما إذا كان ذلك موجباً للمسائلة الإدارية من عدمه فضلاً عن وضع الحلول اللازمة لإزالة تلك العوائق.

مؤشرات الأداء:

- عدد الملاحظات التي تمت معالجتها في التقارير الدولية مقارنة بالسنوات السابقة.
- نسبة التحسن في تصنيف الكويت وفق تقرير وزارة الخارجية الأمريكية.
- مستوى الاعتراف الدولي بجهود الكويت من خلال التقارير الإعلامية والمؤتمرات.

النتائج المتوقعة:

1) رصد سريع وموضوعي للملاحظات الدولية وتقسيمها بحسب طبيعتها والجهة المعنية بشكل يضمن الوضوح والشفافية.
2) معالجة الملاحظات الواردة بناءً على الحلول المقترحة من اللجنة الفنية خلال الفترة الزمنية المقترحة تحت مراقبة الأداء فيها من قبل اللجنة الأم.
3) تقوية النظام الوطني ليصبح نموذجًا يحتذى به في المنطقة.
4) زيادة ثقة المجتمع الدولي بجدية الكويت في معالجة التحديات المرتبطة بالاتجار بالأشخاص.

أمثلة عملية للتنفيذ:

مثال1: إنشاء لجنة فنية متخصصة في رصد الملاحظات ووضع الحلول اللازمة لها وفق إطار زمني محدد لترفع التقرير إلى اللجنة الوطنية لاعتماده وفق نموذج يضع تلك الملاحظات بتقسيمات حسب الجهة المعنية، ووضع الحلول ما بين تنفيذية وتشريعية.

الخاتمة

هذه الاستراتيجية الوطنية تعتبر دعوة لعمل مشترك بين جهات الدولة نحو تعزيز إمكانات دولة الكويت وجهودها في حماية حقوق الإنسان بما يتناسب مع التزامها الراسخ ورؤيتها التنموية واحترمها لحقوق الإنسان، من خلال بسط النظر على المحاور الرئيسية المحددة فيها، والتي تسعى فيها دولة الكويت جاهدة إلى معالجة التحديات وتحقيق الأهداف لضمان حماية حقوق الإنسان وفق آليات متطورة ومستدامة يترتب عليها استجابة شاملة وفعالة ومستقبل أكثر أماناً وعدلا وإنسانية لجميع الأفراد المقيمين على أرض الكويت، ويجعل دولة الكويت نموذجاً
يحتذى به في المنطقة.

الخطة الزمنية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين 2025-2028

العام 2025 : مرحلة الإعداد والتأسيس

الربع الأول:

1) تشكيل اللجنة الوطنية واللجان الفنية الفرعية.
2) إعداد خطة عمل تفصيلية لكل محور من محاور الاستراتيجية.
3) مراجعة التشريعات الوطنية لتحديد الاحتياجات التشريعية.
4) وضع برنامج تدريب أولي لموظفي الصفوف الأمامية (الشرطة، القوى العاملة، مراكز الإيواء).
5) رصد الملاحظات الواردة من وزارة الخارجية الأمريكية للعام 2024 وتصنيفها حسب طبيعتها والجهة المختصة وإنجاز تقرير بشأنها.

الربع الثاني:

1) إطلاق برنامج تدريبي أولي للجهات التنفيذية حول نظام الإحالة الوطنية مع إلزامها بترشيح عدد معين من الموظفين.
2) إصدار قرار وزاري يلزم الجهات بتوحيد الإحصاءات وتقديم تقارير دورية إلى اللجنة الوطنية.
3) البدء بإعداد دليل المصطلحات القانونية الموحدة.
4) التنسيق مع الجهات المعنية لبدء تطوير نظام إدارة البيانات المركزية.
5) البدء في العمل على إعداد الآليات المقترحة لتلافي الملاحظات الواردة للعام 2024.

الربع الثالث:

1) وضع آلية إلزامية لتنفيذ نظام الإحالة الوطنية بموجب قرار من مجلس الوزراء.

2) بدء العمل على إعداد النماذج الموحدة للإحصاءات والتقارير وفق المعايير الدولية.

3) إطلاق حملات توعية تجريبية تستهدف العمالة وأرباب العمل.

4) اعتماد التقرير الخاص برصد الملاحظات والآليات المقترحة لتلافيها الخاصة بالعام 2024.

الربع الرابع:

1) تقديم أول تقرير سنوي للجهات الوطنية حول الملاحظات الدولية.

2) عقد أول ورشة عمل وطنية مع المنظمات الدولية لرفع الكفاءة الوطنية.

3) الانتهاء من إعداد دليل المصطلحات القانونية واعتماده رسميًا.

العام 2026: مرحلة التنفيذ المبدئي

الربع الأول:

1) إطلاق النظام المركزي لإدارة البيانات والإحصاءات.

2) بدء تنفيذ حملات تفتيش دورية على الجهات الحكومية والشركات الخاصة.

3) توقيع مذكرات تفاهم مع عدد من الدول المصدرة للعمالة والدول الأخرى بشأن التعاون في مجال الاتجار بالأشخاص.

4) رصد الملاحظات الواردة من وزارة الخارجية الأمريكية للعام 2025 وتصنيفها حسب طبيعتها والجهة المختصة وإنجاز تقرير بشأنها.

الربع الثاني:

1) استكمال تدريب موظفي الجهات التنفيذية على نظام الإحالة الوطنية.

2) إطلاق منصة إلكترونية متعددة اللغات لتوعية العمالة وأرباب العمل.

3) متابعة تنفيذ برامج الدعم النفسي والاجتماعي في مراكز الإيواء.

4) البدء في العمل على إعداد الآليات المقترحة لتلافي الملاحظات الواردة للعام 2025.

الربع الثالث:

1) توسيع نطاق الحملات التوعوية لتشمل السفارات والمكاتب الحكومية.

2) تقديم تقارير نصف سنوية عن مدى التزام الجهات بتطبيق الاستراتيجية.

3) متابعة إعداد التشريعات المطلوبة بالتعاون مع الجهات التشريعية.

حج 4) اعتماد التقرير الخاص برصد الملاحظات والآليات المقترحة لتلافيها الخاصة بالعام 2025.

الربع الرابع:

1) تقديم تقرير إلى اللجنة الوطنية حول الإنجازات والتحديات خلال العام.

2) البدء بإجراء استطلاعات رأي لقياس مدى رضا العمالة وأرباب العمل.

3) تنظيم مؤتمر دولي في الكويت لعرض الجهود المبذولة.

العام 2027:مرحلة التوسع والتطوير

الربع الأول:

1) مراجعة شاملة لنظام الإحالة الوطنية وتحديثه بناءً على الملاحظات الواردة من الجهات.

2) البدء بتطوير تشريعات جديدة لمعالجة القصور القانوني في مكافحة الاتجار.

3) الاستفادة من الخبرات الدولية لتطوير البنية التحتية لمراكز الإيواء.

4) رصد الملاحظات الواردة من وزارة الخارجية الأمريكية للعام 2026 وتصنيفها حسب طبيعتها والجهة المختصة وإنجاز تقرير بشأنها.

الربع الثاني:

1) تنظيم برامج تبادل خبرات مع الدول المتقدمة في مكافحة الاتجار.

2) متابعة تنفيذ نظام الرقابة والتفتيش الدوري على الجهات الحكومية والخاصة.

3) إصدار تقارير شفافة إلى الجهات الدولية حول الجهود الوطنية.

4) البدء في العمل على إعداد الآليات المقترحة لتلافي الملاحظات الواردة للعام 2026.

الربع الثالث:

1) استكمال توقيع مذكرات التفاهم مع الدول المصدرة للعمالة.
2) تعزيز آليات التعاون مع المنظمات الدولية وتطوير برامج التدريب المشتركة.
3) إجراء ورش عمل تدريبية متقدمة حول استخدام بيانات النظام المركزي في إعداد التقارير.
4) البدء في العمل على إعداد الآليات المقترحة لتلافي الملاحظات الواردة للعام 2026.

الربع الرابع:

1) تقديم تقرير شامل حول مدى تحقيق أهداف الاستراتيجية حتى الآن.
2) البدء بتقييم الأثر الناتج عن الحملات التوعوية وحملات التفتيش.
3) تنظيم مؤتمر إقليمي حول تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الاتجار بالأشخاص.

العام 2028: مرحلة التقييم والتحسين

الربع الأول:

1) تقييم الأثر النهائي لنظام الإحالة الوطنية.
2) إعداد تقرير وطني شامل حول الجهود المبذولة خلال فترة الاستراتيجية.
3) وضع خطة تطوير مستدامة لما بعد 2028 بناءً على النتائج والتوصيات.

الربع الثاني:

1) تقديم التقرير النهائي حول تحسين تصنيف الكويت الدولي.

2) تنظيم مؤتمر وطني لمراجعة الإنجازات والتحديات وتحديد الخطوات المستقبلية.

3) إطلاق نسخة محدثة من دليل المصطلحات القانونية.

الربع الثالث:

1) متابعة تنفيذ التشريعات النهائية التي تم إصدارها خلال فترة الاستراتيجية.

2) تقييم أداء الجهات الوطنية بناءً على مؤشرات الأداء المعتمدة.

3) تقديم تقرير ختامي إلى مجلس الوزراء حول مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

الربع الرابع:

1) إصدار التقرير السنوي الأخير المتعلق بتطبيق الاستراتيجية.

2) إطلاق خطة إعلامية ختامية تعرض الجهود المبذولة ونتائجها محليًا ودوليًا.

3) الإعلان عن الخطة المستقبلية لتطوير الجهود الوطنية في مكافحة الاتجار بالأشخاص.

ملاحق مؤشرات الاتجار بالأشخاص ونماذج الفحص الاستباقي

الملاحق

(عدد ٣ نماذج خاصة بمؤشرات الاتجار بالأشخاص)

(عدد ١نموذج خاص باستمارة الإحالة الوطنية للإتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين)

ملحق ١: مؤشرات العمل القسري او الجبري في العمل المنزلي				
م	طبيعة الفعل	الإجابة		
١	لا يستطيعون مغادرة محيط عملهم	○ نعم	○ لا	
٢	تظهر عليهم دلائل تشير إلى أن تحركاتهم مسيطر عليها	○ نعم	○ لا	
٣	يبدو عليهم الخوف أو القلق	○ نعم	○ لا	
٤	يبلغ رب عملهم بأنهم مفقودون رغم أنهم ما ازلوا يعيشون في منزله	○ نعم	○ لا	
٥	يتعرضون لاستخدام العنف أو التهديدات بالعنف على أنفسهم أو على أفراد أسرهم	○ نعم	○ لا	
٦	يعانون من إصابات يبدو أنها ناتجة من تعرضهم لاعتداء جسدي	○ نعم	○ لا	
٧	يكونون خاضعين لتهديد بتسليمهم إلى السلطات المختصة	○ نعم	○ لا	
٨	لا يثقون بالسلطات المختصة	○ نعم	○ لا	
٩	لا تكون لديهم وثائق السفر الخاصة بهم	○ نعم	○ لا	
١٠	لا يعرفون / يجيدون اللغة المحلية	○ نعم	○ لا	

١١	يسمحون لآخرين بالتحدث نيابة عنهم، عندما يوجه إليهم الحديث مباشرة	○	نعم	○	لا
١٢	يتلقون من رب العمل أجرًا زهيدًا أو لا يدفع لهم أجرهم	○	نعم	○	لا
١٣	يعملون لساعات عمل مفرطة الطول على مدى فترات طويلة	○	نعم	○	لا
١٤	لا تكون لديهم أي أيام إجازة	○	نعم	○	لا
١٥	يعيشون في أماكن سكن سيئة أو دون المستوى	○	نعم	○	لا
١٦	لا يمكنهم الحصول على الرعاية الطبية	○	نعم	○	لا
١٧	قيام وسطاء بدفع الرسوم اللازمة لنقلهم إلى الدولة الطالبة، ويلزم عليهم الوسيط أن يردوا المبالغ مقابل العمل أو تقديم الخدمات في ذلك البلد دون مقابل	○	نعم	○	لا
١٨	يتصورون أنهم مكبلون بالديون	○	نعم	○	لا
١٩	لا يتوفّر لهم حيز خاص للإقامة والنوم	○	نعم	○	لا
٢٠	يتعرضون للإهانات أو إساءة المعاملة أو التهديدات أو العنف الجسدي	○	نعم	○	لا

ملاحظات أخرى:
.....
.....
.....
.....
.....

ملحق ٢: المؤشرات الدالة على ضحايا الاستغلال الجنسي				
م	طبيعة الفعل	الإجابة		
١	لا يستطيعون مغادرة محيط عملهم	○	نعم	○ لا
٢	تظهر عليهم دلائل تشير إلى أن تحركاتهم مسيطر عليها	○	نعم	○ لا
٣	يبدو عليهم الخوف أو القلق	○	نعم	○ لا
٤	يتعرضون لاستخدام العنف أو التهديدات بالعنف على أنفسهم أو على أفراد أسرهم	○	نعم	○ لا
٥	يعانون من إصابات يبدو أنها ناتجة من تعرضهم لاعتداء جسدي	○	نعم	○ لا

٦	يكونون خاضعين لتهديد بتسليمهم إلى السلطات المختصة	○	نعم	○	لا
٧	لا يثقون بالسلطات المختصة	○	نعم	○	لا
٨	لا تكون لديهم وثائق السفر الخاصة بهم	○	نعم	○	لا
٩	لا يعرفون / يجيدون اللغة المحلية	○	نعم	○	لا
١٠	يسمحون لآخرين بالتحدث نيابة عنهم، عندما يوجه إليهم الحديث مباشرة	○	نعم	○	لا
١١	يتلقون من رب العمل أجرًا زهيدًا أو لا يدفع لهم أجورهم	○	نعم	○	لا
١٢	يعملون لساعات عمل مفرطة الطول على مدى فترات طويلة	○	نعم	○	لا
١٣	لا تكون لديهم أي أيام إجازات	○	نعم	○	لا
١٤	يعيشون في أماكن سكن سيئة أو دون المستوى	○	نعم	○	لا
١٥	لا يمكنهم الحصول على الرعاية الطبية	○	نعم	○	لا

١٦	وسطاء يدفعوا الرسوم اللازمة لنقلهم إلى بلد المقصد، ويجب عليهم أن يردوها لهم بالعمل أو تقديم الخدمات في ذلك البلد	○	نعم	○	لا
١٧	يتصورون أنهم مكبلون بالديون	○	نعم	○	لا
١٨	لا يعرفون سوى الكلمات المتصلة بالجنس باللغة المحلية أو لغة الفئة من الزبائن التي يتعاملون معها	○	نعم	○	لا
١٩	تكون معظم ملابسهم من النوع الذي يُرتدى عادة للعمل في مجال الجنس	○	نعم	○	لا
٢٠	يوجد عليهم وشم أو علامات أخرى تشير إلى "المُلكية" من جانب مستغليهم	○	نعم	○	لا
٢١	وجود ما يدل على أن من يشتبه في أنهم ضحايا لا يستطيعون رفض ممارسة الجنس دون وقاية و/أو ممارسة مصحوبة بالعنف	○	نعم	○	لا
٢٢	يكونوا من أي سن، رغم أن السن قد يتفاوت تبعًا للمكان وللسوق	○	نعم	○	لا

ملاحظات أخرى:

.....

.....

.....

.....

.....

ملحق ٣: المؤشرات الدالة على الضحايا الاستغلال في العمل				
م	طبيعة الفعل	الإجابة		
١	يعيشـون في جماعات في نفس المكان الذي يعملون فيه ولا يغادرون تلك الأماكن إلا نادرًا أو لا يغادرونها مطلقًا	○ نعم	○ لا	
٢	يعيشون في أماكن مذلة وغير مناسبة، مثل المباني الزراعية أو الصناعية	○ نعم	○ لا	

٣	لا يرتـدون ملابس ملائمـة للعمـل الـذي يقومون بـه، وعلى سـبيـل المثـال قـد يفتقرون إلى المعدات الواقية أو الملابس الدافئة	○	نعم	○	لا
٤	لا يكون لديهم عقد عمل	○	نعم	○	لا
٥	تكون ساعات عملهم مفرطة الطول	○	نعم	○	لا
٦	يعانون من إصابات يبدو أنها ناتجة من تعرضهم لاعتداء الجسدي	○	نعم	○	لا
٧	يكونون خاضعين لتهديد بتسليمهم إلى السلطات المختصة	○	نعم	○	لا
٨	لا يثقون بالسلطات المختصة	○	نعم	○	لا
٩	لا تكون لديهم وثائق السفر	○	نعم	○	لا
١٠	لا يعرفون اللغة المحلية	○	نعم	○	لا
١١	يسمحون لآخرين بالتحدث نيابة عنهم، عندما يوجه إليهم الحديث مباشرة	○	نعم	○	لا
١٢	يتلقون من رب العمل أجرًا زهيدًا أو لا يدفع لهم أجورهم	○	نعم	○	لا

١٣	يعملون لساعات عمل مفرطة الطول على مدى فترات طويلة	○	نعم	○	لا
١٤	لا تكون لديهم أي أيام إجازات خاصة	○	نعم	○	لا
١٥	يعتمـدون على رب عملهم للحصـول على عـدد من الخـدمـات، بمـا في ذلـك العمـل والنقـل والسكن	○	نعم	○	لا
١٦	لا يمكنهم الحصول على الرعاية الطبية اللازمة	○	نعم	○	لا
١٧	وسطاء يدفعوا الرسوم اللازمة لنقلهم إلى بلد المقصد، ويجب عليهم أن يردوها لهم بالعمل أو تقديم الخدمات في ذلك البلد	○	نعم	○	لا
١٨	يتصورون أنهم مكبلون بالديون	○	نعم	○	لا
١٩	يعاقبون بدفع الغرامات	○	نعم	○	لا
٢٠	يفتقرون إلى التدريب الأساسي والرخص المهنية	○	نعم	○	لا

ملاحظات أخرى: ....

ملحق ٤: نموذج استمارة الإحالة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين			
أولاً: بيانات الحالة			
الاسم:	الجنس ○ ذكر	تاريخ الميلاد:	العمر: .....
	○ انثى		

الجنسية:	رقم الجواز:	رقم البطاقة المدنية:	
رقم الهاتف النقال:	اللغة:	الحالة الاجتماعية:	المستوى التعليمي: .....
عنوان السكن:			
البريد الالكتروني:		بيانات أخرى:	
أقارب في دولة الكويت / درجة القرابة		رقم الهاتف النقال	
١-		.....	
٢-		.....	
٣-		.....	
ملاحظة: في حال تم الاستعانة في مترجم لأخذ أقوال العامل المعرض لمحاولة الاتجار بالأشخاص:			

اسم المترجم:	الرقم المدني:	رقم الهاتف النقال:	التوقيع: .....
ثانيًا: بيانات الشخص المرافق للحالة			
اسم المترجم:	الرقم المدني:	رقم الهاتف النقال:	صلة القرابة: .....
ثالثًا: بيانات صاحب العمل التابعة له الحالة			
اسم صاحب العمل:	الرقم المدني:	رقم الهاتف النقال:	
اسم المنشأة التجارية: (مؤسسة / شركة)		رقم السجل التجاري:	
رابعًا: بيانات تصريح العمل والإقامة			
المسمى الوظيفي:	نوع التأشيرة:	تاريخ الإصدار:	تاريخ الانتهاء: .....

تاريخ الدخول إلى دولة الكويت:	حالة التأشيرة		
	○ سارية	○ غير سارية	○ ملغية
	إذا كانت ملغية (تاريخ الإلغاء):		
هل هناك بلاغ تغيب على العامل في نظام القوى العاملة؟	○ يوجد	○ لا يوجد	○ لا ينطبق
إذا كانت الإجابة (يوجد)، تاريخ إجراء بلاغ التغيب:			
ملاحظات أخرى:			
<u>خامساً:</u> نوع الضرر المزعوم			

○ تحرش جنسي	○ التهديد	○ سكن غير لائق
○ اعتداء جنسي	○ احتجاز جواز السفر	○ سوء معاملة
○ اعتداء جسدي	○ طرد من المسكن	○ رواتب غير مدفوعة
○ تقييد حركة التنقل	○ طرد من العمل	○ ساعات عمل إضافية غير مدفوعة
○ تقييد حركة الاتصال	○ ظروف عمل غير ملائمة	○ مخالفة شروط تصريح العمل
○ حالة أخرى:	....	

من هو الشخص الذي يعتقد العامل مسؤوليته عن إخضاعها لهذه الممارسات؟ وما هو دوره؟

.....

.....

.....

.....

.....

سادساً: الوضع العام للحالة المعرضة لحالة الاتجار بالأشخاص

الوضع العام للحالة		هل توجد آثار اعتداء ظاهرية		هل توجد إعاقة ظاهرية	
○ مستقرة	○ غير مستقرة	○ نعم	○ لا	○ نعم	○ لا

ملاحظات:	وصف آثار الاعتداء:	وصف الإعاقة:
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....

سابعًا: تصنيف الحالة المبدئي		
هل تعتقد بأن هذا الشخص ضحية جريمة اتجار بالأشخاص، من أي نوع كان؟	○ نعم	○ لا
إذا كانت الإجابة (لا)، هل ينطبق عليه أي من الأوصاف الآتية؟		

○ عمالة غير نظامية	أخرى: .....

تم التصنيف والإحالة من قبل؟			
اسم الموظف:	الرقم الوظيفي:	التاريخ والوقت:	التوقيع: .....

<u>ثامنًا:</u> جهة الإحالة؟		
○ وزارة الداخلية	○ وزارة الشؤون	○ وزارة العدل
○ النيابة العامة	○ المحكمة المختصة	○ الهيئة الهامة للقوى العاملة
○ منظمات المجتمع المدني	○ اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين	

○ أخرى: .....

تم التصنيف والإحالة من قبل؟			
اسم الموظف:	الرقم الوظيفي:	التاريخ والوقت:	التوقيع: .....

إقرار من الشخص المعرض لحالة الاتجار بالأشخاص

أقر بأن جميع البيانات الواردة أعلاه صحيحة، واتعهد بإبلاغ اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين بأي تغيير فوراً، كما اتحمل المسؤولية في حال أن ثبت بأن هذا المعلومات غير صحيحة أو مضللة، كما أقر بسماحي للجهات المختصة باستعمال تلك المعلومات الواردة بتلك الاستمارة كما تشاء.

التوقيع:	توقيع المترجم (إن وجد):	التاريخ:

ملاحظة: في حال رد الاستمارة لاستفاء بعض الإجراءات

الأسباب: ....

عاشراً: مقابلة الحالة			
تم إجراء المقابلة من قبل؟			
اسم الموظف:	الرقم الوظيفي:	التاريخ والوقت:	التوقيع: .....
١- الاستقدام			
س: كيف كانت آلية التواصل بين بين الشخص ومن قام بتوظيفه؟			
ج:			
س: ما هي الوظيفة التي اعتقد الشخص المُستَقدم بأنه سيشغلها حال وصوله إلى دولة الكويت؟			

ج:
س: كم تبلغ قيمة الأجر الشهري المتفق عليه بين الشخص وصاحب العمل حال انضمامه إلى العمل؟
ج:
س: كم تقدر قيمة المبالغ التي دفعها الشخص مقدماً من استقدامه حتى تمام توظيفه لصاحب العمل؟
ج:

٢- وسائل النقل
س: في حال ترتب على الشخص دفع مبالغ مالية نظير مغادرته لبلاده، من الذي تكفل بدفعها؟
ج:
س: ما هي وسائل النقل على وجه التحديد؟
ج:
٣- الاستغلال
س: ما هو النشاط الذي يمارسه الشخص منذ وصوله إلى دولة الكويت؟
ج:
س: متى بدأ الشخص المذكور بممارسه ذلك النشاط؟

ج:		
س: هل تم إجبار الشخص على ممارسة ذلك النشاط قسرًا؟		
○ نعم	○ لا	
س: إذا كانت الإجابة (نعم)، حدد نوع الممارسات وكيفية إجباره على القيام بها؟		
ج:		
س: هل مسموح للشخص بالاحتفاظ براتبه الشهري؟		
○ نعم	○ لا	○ جزئيًا، القيمة:
س: هل طُلب من العامل دفع مبالغ مالية نظير بعض الخدمات المنصوص عليها بعقد العمل أو تكبيده ببعض الديون دون مقتضى من صاحب العمل؟		
○ نعم	○ لا	
س: إذا كانت الإجابة (نعم)، كم تقدر قيمة المبالغ؟	ج: إجمالي قيمة المبالغ	
س: ما هو مستوى حرية التنقل المسموحة للشخص من قبل صاحب العمل؟		
○ لا توجد قيود	○ الخروج بمعية مرافقين	○ حرمان من التنقل
٤- المستندات المرفقة والمؤيدة للإقرارات المدونة أعلاه		

○ نسخ من وثائق ثبوتية	○ نسخة من بيانات العامل لدى القوى العاملة	○ بلاغ محرر بمخفر الشرطة / اثبات حالة
○ تقارير طبية	○ نسخة من عقد العمل	○ تذاكر سفر
○ أخرى:		

٥- الاستنتاج النهائي	
س: هل تعتقد بأن هذا الشخص ضحية جريمة اتجار بالأشخاص، من أي نوع كان؟	
○ نعم	○ لا
إذا كانت الإجابة (لا)، هل ينطبق عليه أي من الأوصاف الآتية؟	
○ عمالة غير نظامية	○ أخرى:
س: هل ترغب الحالة العودة إلى لبلادها؟	
○ نعم	○ لا
س: هل ترغب الحالة بالبقاء والعمل في دولة الكويت؟	
○ نعم	○ لا

س: هل وضع الحالة توهله للاستفادة من خدمة الإيواء	
○ نعم	○ لا
س: إذا كانت الإجابة (لا)، فما هي الأسباب؟	
الأسباب:	

الحادي عشر: الموافقة على قبول الحالة من قبل المختصين باللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

الموافقة الأولى:	الموافقة الثانية:
الاسم:	الاسم:
المسمى الوظيفي:	المسمى الوظيفي:
التوقيع:	التوقيع:
التاريخ:	التاريخ:
الختم الرسمي للجهة/ الموظف المختص:	الختم الرسمي للجهة/ الموظف المختص:

ملاحظات عامة: